

قياس وتحليل معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي

الاستاذ المساعد الدكتور عباس خضير
كلية دجلة الجامعة

المدرس المساعد نبراس جاسم
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد

المستخلص

يعد النشاط المصرفي ذو اهمية استثنائية في عملية التقدم الاقتصادي والتنموي لمعظم البلدان ، وان المؤسسات المالية لا سيما المصرفية منها تأخذ بنظر الاعتبار عند تعظيم ارباحها وكذلك تكاليفها دراسة العوائد المتحققة وعنصر المخاطرة لتجنب هذه المؤسسات من مخاطر السيولة اليومية والقدرة الائتمانية في وقت الازمات ، فقد حاول الباحثان قياس وتحليل معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي مسترشدين بالنسب المالية لدراسة العلاقة بينهما وقد توصل الباحثان الى معاناة المصرف التجاري العراقي من مخاطر الائتمانية وعدم استغلال ودائعه الاستغلال الامثل فقد حاول المصرف تخفيض مخاطر راس المال مما ادى انخفاض العائد على الودائع وعلى حجم الموجودات ولتلافي تلك المخاطر لابد لإدارة المصرف التحوط من المخاطر المصرفية واستغلال امثل للموارد ووضع سياسه لمعالجة المخاطر الائتمانية والقروض المتعثرة والالتزام بإرشادات وتعليمات البنك المركزي.

Abstract

The banking activity is of exceptional importance in the process of economic progress and development of most countries , and that the financial institutions Especially from banking to take into consideration when maximizing profits as well as the cost of the study achieved returns and risk element to Tngenb these institutions the risks of daily liquidity and credit capacity in times of crisis , researchers have tried to measure and analyzeRate of return and risk in TBI guided by financial ratios for the study of the relationship between the two researchers have reachedTo the suffering of the Iraqi Commercial Bank the risk of Otmanyh and not to exploit its optimal exploitation of deposits have tried to reduce the risk of bank capital resulting in lower return on deposits and on the size of assetsTo avoid these risks must hedge the bank management of banking risks and optimal exploitation of resources and the development of a policyTo address the credit risk and non - performing loans and compliance guidelines and instructions of the Central Bank.

مقدمة

ان التطورات السريعة في مجال العمل المصرفي والتقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية، وظهور منتجات مصرفية ومالية جديدة نتيجة التطور واتساع الخدمات المصرفية المقدمة وتزايد حجم الأنشطة المصرفية في ظل تزايد خطى العولمة المالي وزيادة انفتاح الاسواق المالية والمصرفية على الاسواق والمؤسسات المالية العالمية والذي اتيح ذلك دخول رؤوس اموال واستحداث ادوات مالية جديدة، وظهور ازمان مالية عالمية شكلت اصعب التحديات امام المهتمين في السياسات المالية المصرفية الاخذ بنظر الاعتبار قدرة المصارف على الابتعاد بالالتزامات المصرفية امام المودعين والمستثمرين والمقترضين يوميا وفي وقت الازمان المالية هذا يتطلب تعظيم الارباح وتدنيه التكاليف لتلافي المخاطر.

من هنا جاءت الفكرة التي انبثقت منها البحث من خلال التعرف على معدل العائد والمخاطرة وقياس وتحليل العلاقة بينهما في إحدى المؤسسات المصرفية العراقية لذلك حاول البحث مناقشة معدل العائد والمخاطر المصرفية من خلال ثلاث محاور:

تضمن المحور الأول: المضامين والاطر الفلسفية لمعدل العائد والمخاطرة المصرفية.
اما المحور الثاني: تناول العلاقة بين معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي.
والمحور الثالث: قياس تحليل مؤشرات العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي .

مشكلة البحث:

ان المؤسسات المالية (المصارف) تأخذ بنظر الاعتبار عند تعظيم ارباحها وتخفيض التكاليف دراسة علاقة العوائد المنخفضة وعنصر المخاطرة، فزيادة الانشطة المصرفية تؤدي الى مخاطرة متمثلة في فقدان السيولة او القدرة الائتمانية في الاجل القصير وبالتالي تعرضها الى ازمات مالية قد تؤدي الى احتمال فشلها وانهارها.

اهمية البحث:

يعد القطاع المصرفي ذو اهمية استثنائية في علية التقدم الاقتصادي والتنموي للدول من خلال انتعاش الاقتصاد الوطني لاسيما في المؤسسات التي نشأت وتطورت بشكل فعال اكثر من المؤسسات الاخرى في عمليه استثمار الاموال وتتمثل اهمية البحث في كونه يستعرض المخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع المالي وماهية تأثير هذه المخاطر على نشاطات المصرف التجاري العراقي وعلاقتها بالعائد المالي أي توضيح العلاقة بين المخاطر المصرفية والعائد الحسابي.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف سيما المصرف التجاري العراقي وما يمكن ان تعكسه هذه المخاطر من تأثير في تحقيق معدل العائد المحاسبي فضلا عن تحليل العلاقة بين معدل العائد والمخاطرة من خلال تحديد اهم مؤشرات معدل العائد والمخاطرة وقياس العلاقة بينهما من خلال بناء نماذج لمعدلات مختلفة مركبة.

فرضية البحث:

ان استخدام المؤشرات النوعية للتحليل المالي في تحليل أنشطة المصرف التجاري العراقي فضلا عن نماذج من المؤشرات المركبة في تفسير العلاقة بين معدل العائد والمخاطرة بشكل واضح ستكشف دور المخاطر المالية التي تعرض لها المصرف خلال مدة الدراسة ومن ثم التحوط لها والاستعداد لمعالجتها. وعلى هذا الاساس فان فرضية البحث هي:

(ان هناك علاقة بين المخاطر المصرفية ومعدل العائد المصرفي)

اسلوب البحث:

اعتمد الباحثين اسلوبان: الاسلوب الاول: الجانب الوضعي من خلال التعرف على معدل العائد والمخاطرة واهم مؤشراتهما والاطر الفلسفية والمفسرة لها.
والاسلوب الكمي: من خلال قياس وتحليل اهم مؤشرات معدل العائد والمخاطرة باستخدام نماذج معادلات مركبة.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

حاول الباحثون التركيز على المصرف التجاري العراقي باعتباره من المصارف التي لها دور في المؤسسات المصرفية العراقية للسنوات (2010-2011) .

المبحث الاول -المضامين والاطر الفلسفية لمعدل العائد والمخاطرة

من أهم الاهداف التي تسعى المصارف الى تحقيقها من خلال السعي الى توظيف الاموال بالشكل الأمثل، وبذل الجهود من قبل ادارتها والعاملين فيها، هو تحقيق العوائد المتمثل بالدخل الصافي ، لذا جاء هذا المبحث ليوضح العائد المحاسبي وكل مايتعلق به.

أولاً: اساسيات معدل العائد المصرفي

أ0 مفهوم العائد المصرفي ومكوناته:

يختلف مفهوم العائد المحاسبي عن مفهوم العائد الاقتصادي بسبب تباين ادوات التحليل التي يستخدمها كل من المحاسب والاقتصادي ، فالمحاسب عادةً يلجأ الى ادوات التحليل التي تناسب الماضي (Ex - past analysis) بينما الاقتصادي يعتمد على ادوات التحليل التي تناسب المستقبل (Ex- ant analysis) وادى هذا الى اختلاف وجهات النظر بين كلا الطرفين في ما يخص العائد (Horngren, 1974: 146) .

ففي قاموس (المورد) قد تم ترجمة مفهوم العائد (Return) وتفسيره إلى اللغة العربية بان العائد" هو الذي يغل أي يعود على صاحبه بربح معين"(البلعكي،2006: 784)، وأوضح ابو غزالة العائد بالمفهوم الاقتصادي الذي يفهم منه على انه الغلة (ابو غزالة ،2001: 363) كذلك المفهوم الاقتصادي للعائد هو المقابل لخدمات عناصر الانتاج من خلال الحصول على اعلى عائد باقل تكلفة ممكنة ، ويعتبر البعض العائد هو ثمن المخاطرة وعدم التأكد وهذا يعني الربح مقابل الاخطار التي يتعرض لها المشروع عند قيامه بالنشاطات الاقتصادية حيث يمكن ان ينجح المشروع ويحقق ربح ويمكن ان يفشل ويحقق خسارة (الحاج وحسن،2000: 166) ، كذلك المفهوم الاقتصادي للعائد بانه" المكافئة التي يتوقع الحصول عليها مقابل التخلي عن منفعة او اشباع بالمستقبل" (مطر ،1993: 20).

وفي الاقتصاديات التي تحركها قوى السوق من المتوقع أن يسفر دور المصارف في مجال الوساطة المالية عن عائدات تكفي لتغطية النفقات المتكررة وتوفير احتياطات كافية، مما يسفر عن ربح صافٍ يسهم في زيادة رأس المال ورفع قيمة الأرباح ، بقيام المصارف بالاستثمارات المالية التي توظف في شراء موجودات مالية متمثلة بالأسهم والسندات وغيرها لتعطي إرباحاً للمستثمرين مع المحافظة على رأس المال (Amling,1970:4-6).

اما العائد المحاسبي فهو المبلغ الذي يمكن التعبير عنه بنسبة مئوية من رأس المال الاصلي المستثمر لمدة معلومة، وكما ان العائد المحاسبي يبين مدى فاعلية استخدام الاموال .(ابو غزالة ،2001: 364) ، اما قياس العائد المحاسبي فهو الفرق بين الإيرادات الفعلية والنفقات المتحققة . (الحاج وحسن ،2000: 175) .

وايضاً يفهم العائد المحاسبي على انه " التعويض او المكافأة التي يحصل عليها المستثمر عند توظيف امواله بالأسهم العادية " (Brigham &Gapanski, 1988: 145) ، وتكون هذه المكافأة اما بصيغة مقسوم ارباح نقدي يقرر من قبل ادارة الشركة طبقاً لارباحها وسيولتها النقدية .

او بشكل مقسوم ارباحاً للأسهم (الرسملة)(Samuels et al , 1995, 610) ، كما اوضح Northrup العائد بانه "ما يحصل عليه المستثمر عند عودة مبلغ الاستثمار مضافاً اليه مبلغ من المال ربحاً وهو نتيجة" عادلة لتحمله المخاطرة" (Northrup,2004:193).

ويرى آخرون ان العائد كمفهوم محاسبي "والمكافأة التي يحصل عليها المستثمر تعويضاً عن مدة الانتظار والمخاطر المحتملة لرأس المال المستثمر ، معبراً عن هذه المكافأة بنسبة مئوية من قيمة الاستثمار في بداية المدة.(النعمي والتميمي ،2009: 90).

ب- مكونات العائد (الربح) المحاسبي

01 مفهوم الربح الإيرادات النشاط الجاري (الربح العادي) :

يعد الربح ضمن هذا المفهوم هو عبارة عن الربح او (صافي ربح النشاط) الناتج من مقابلة النفقات الاعتيادية والتي كانت ضرورية ولازمة لتكوين الإيرادات الاعتيادية التي تخص او المتعلقة بالنشاط العادي وضمن نفس الفترة المحاسبية (Elliot & Shaw,1988: 100).

وبهذا نلاحظ ان المفهوم للربح يتفق مع التطور في علم المحاسبة ، فلم تعد المحاسبة وسيلة لخدمة اصحاب المشروع بل ايضاً وسيلة لخدمة جهات اخرى عديدة كالإدارة ، والمستثمرين ، والدولة ، والقانونيين ... الخ ، كما ان هذه الجهات يهتمها معرفة نتيجة النشاط العادي للمشروع منفصلة عن النشاطات الاخرى غير العادية ، وبذلك اصبحنا ننظر لقائمة الارباح والخسائر والتوزيع لا بوصفها وسيلة لتحديد ربح اصحاب المشروع ولكن بوصفها تقريراً عن اوجه نشاط المشروع .

02 مفهوم الربح او الإيرادات الشاملة :

الربح الشامل هو عبارة عن التغير في حقوق الملكية (في صافي الموجودات الكلية) الناتج عن العمليات والاحداث والظروف الخاصة بالفترة وليس لها صلة بأصحاب رأس المال بصفتهم ملاكاً للوحدة المحاسبية . (الشيرازي ، 1990: 250).

كما ان مفهوم الربح الشامل يبين لنا ان كشف الارباح والخسائر والتوزيع ينبغي ان يشمل جميع بنود الإيرادات والنفقات المتعلقة بهذه الإيرادات سواء كانت هذه الإيرادات او النفقات ناتجة عن النشاط التجاري العادي للمشروع ولها صفة التكرار او ناتجة عن النشاط غير العادي ، كما ان شمول كشف الارباح والخسائر والتوزيع على بنود الإيرادات بجانب سهولة تنفيذها عملياً فان هذا الاجراء لا يترك فرصة امام الادارة للتلاعب في تفسير طبيعة هذه البنود ، وبالتالي لا يخضع تحديد الربح لا راء شخصية بحتة ، كما ان اتباع فكرة الربح الشامل يفيد في عمل المقارنات ، اي مقارنة ارباح المشروع العادية او غير العادية في سنوات مختلفة او مقارنته بارباح المشروعات المثيلة .

نلاحظ مما تقدم ان اتباع حلٍ وسطٍ يتمثل في اظهار بنود الإيرادات غير العادية في كشف الارباح والخسائر في قسم مستقل بدلاً من اظهارها في قائمة التوزيع وبذلك يظهر في كشف الارباح والخسائر رقمان للربح :-
الاول :- يعبر عن الربح العادي للنشاط .

الثاني :- يعبر عن صافي الربح الشامل الذي يتضمن بنود الإيرادات والمصروفات غير العادية.
وبذلك نكون قد وقفنا بين وجهه نظر اصحاب المشروع ووجهه نظر الادارة .

ثانياً: مضامين المخاطرة وأنواعها والآراء المفسرة لها:

ان التطورات السريعة في مجال العمل المصرفي والتقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في مختلف الانشطة، وظهور منتجات مصرفية ومالية جديدة نتيجة التطور واتساع الخدمات المصرفية المقدمة وتزايد حجم

الانشطة المصرفية ، جعل الصناعة المصرفية تواجه انواعاً مختلفة من المخاطر المصرفية واصبح الاهتمام بهذه المخاطر واضحاً ولاسيما بعد الازمات المالية الكبرى التي لها الاثر السلبي الواضح على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي ، كما ان المخاطر المصرفية تختلف باختلاف الانشطة التي يزاولها القطاع المصرفي وان حجم هذه المخاطر يتأثر بحجم وطبيعة أنشطة العمل المصرفي ، لذلك جاء هذا المبحث ليوضح لنا مفهوم المخاطر المصرفية وتعريفها وانواعها .

أ- مفهوم المخاطرة المصرفية

لغرض فهم طبيعة المخاطر المصرفية لابد في البداية ان نتعرف على مفهوم المخاطرة ، ومن ثم مفهوم المخاطرة المصرفية . تتضمن المخاطرة معنى المستقبل ، ومعنى الماضي فهي قرار تغيير يعكس احتمالية تحقيق نتائج غير ايجابية في المستقبل كنتيجة لقرار اتخذ الآن.(الصباح ، 1989 : 147) ، وكلمة الخطر اوالمخاطرة وكما جاء في (معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الاعمال لغطاس) **تعني بشكل عام** : اي عنصر من عناصر المجازفة او احتمال وقوع الخسائر يكمن في شيء او في عمل معين. ومن الاخطار التي تتعرض لها الاعمال التجارية مثلاً ؛ تقلبات الاسعار ، والتغيير في الطلب على البضائع ، واحوال الزبائن ، واولئاعهم المالية والقدرة على الحصول على المواد الاولية ومشابه ذلك (غطاس ، 1985: 477) . والمخاطرة كمفهوم تم ايضاحها من خلال تقرير معهد المدققين الداخليين الامريكيين (IIA) (Institute of Internal Auditors) **على النحو الاتي** " مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق اهدافها ويمكن ان يكون الأثر ايجابياً او سلبياً ، فاذا كان ايجابياً يطلق عليه فرص واذا كان سلبياً فيطلق عليه تهديد "

(Report of Financial Services Roundtable, 1999:5) عند استعراض مفهوم المخاطرة نرى انها ترتبط بمفهوم الشك او عدم التأكد (Uncertainty) حيث ان البعض يجمع بين مفهوم الخطر وعدم التأكد ، بينما البعض الآخر يجمع بين المفهومين على اساس درجة المعرفة بنتائج القرار لهذا تصنف المخاطر الى ثلاثة مستويات هي :- حالة التأكد ، وحالة عدم التأكد ، وحالة الخطر . ويمكن توضيحها بما يأتي :-

1. **حالة التأكد (Certainty)** :- هي قدرة متخذ القرار على تحديد نتيجة واحدة ومعروفة للقرار حين يتخذ .(الميداني ، 1989: 368) ، ويوصف التأكد بانه يحتوي على معلومات كاملة حول سلوك كل بديل (الصباح ، 1989 : 146) .

2. **حالة عدم التأكد (Uncertainty)** :- فتعني ان اتخاذ القرار سيؤدي الى مجموعة من النتائج الممكنة ، الا ان احتمالات (Probabilities) حدوث كل نتيجة خارج اطار مايتوقعه متخذ القرار .(فتاح ، 2007: 38) ، وعدم التأكد يشير الى (الحالة التي فيها بعض نتائج المستقبل او الاحتمالات المرافقة لها على الاقل غير معروفة) وعليه تشير ظروف عدم التأكد الى نقص المعرفة والمعلومات الكافية التي بمقتضاها يمكن معرفة الاحتمالات .(الصباح ، 1989: 148). كذلك حالة عدم التأكد فإنها تنشأ عن عدم توفر هذه المعلومات وبالتالي اللجوء إلى وضع تقديرات تخمينية حول العوائد (Gitman, 2000: 238).

3. **حالة الخطر Risk** :- فهي توضح الحالة التي ينتهي بها اتخاذ القرار الى احدى النتائج الممكنة ، كما ان متخذ القرار يعرف مقدماً احتمالات حدوث كل من هذه النتائج . (الميداني ، 1989: 368) والمخاطرة هنا هي اتخاذ القرار في ظل معلومات اكثر من المعلومات التي يستخدمها في حالة عدم التأكد ولكنها اقل من المعلومات التي لديه لاتخاذ القرار في حالة التأكد .(الصباح ، 1989: 149) .

كما ولا بد من الإشارة الى ان الدراسات الاقتصادية المتقدمة تعمل على التفرقة بين عنصري الخطر وعدم التأكد، فإذا كانت هناك نتيجة واحدة مؤكدة لقرار ما فأئنا نكون بصدد حالة اتخاذ قرار في ظل ظروف التأكد الكامل Complete Certainty ، حيث يكون لدى متخذ القرار المعرفة التامة بكافة الظروف التي يتخذ قراره في اطارها، لكن هذه الحالة المفترضة تتصف بعدم واقعيته ، ذلك لان متخذ القرار لا يواجه فقط احتمال المفاضلة بين عدة قرارات بديلة ، وانما يواجه بنتائج مختلفة عديدة تختلف باختلاف القرار المتخذ وتحدد معرفته بالتوزيع الاحتمالي للنتائج المرتبطة بكل بديل من بدائل القرارات ما اذا كانت المشكلة محل الاهتمام تتم في ظل ظروف الخطر او ظروف عدم التأكد Uncertainty. (Naylor & Vernon, 1983:315).

وبصورة عامة يمكن ايضاح ماتقدم من خلال :- (سلطان ، 2005: 325).

1. اذا كان القرار قادراً على احتساب احتمال ان نتيجة ما سترتبط ببديل او قرار معين بصورة موضوعية ، كنا بصدد ما يعرف بحالة الخطر الموضوعي Objective risk .
2. اذا لم يكن لدى متخذ القرار اساس موضوعي لاحتساب الاحتمالات المرتبطة بمختلف توليفات الافعال ونتائجها The Various – Outcome Combinations لكن لديه الاحساس البديهي Intuitive Feeling حول القيم التقريبية لهذه الاحتمالات ، هنا يكون القرار المتخذ في اطار حالة الخطر الشخصي او الاعتيادي Subjective Risk .
3. اذا لم يكن متخذ القرار قادراً على احتساب الاحتمالات الموضوعية او الشخصية المرتبطة بمختلف توليفات الافعال او القرارات والنتائج الخاصة بمشكلة او موظف معين فانه عندئذ يواجه بحالة عدم التأكد uncertainty.

ويرى الباحثون ان مفهوم المخاطرة يحتوي على خصائص يمكن ايجازها بالآتي :-

1. المخاطرة ترتبط بالمستقبل لان نتائجها تظهر لاحقاً .
2. المخاطرة حالة تعتمد على كمية المعلومات المتوفرة ومقدار مساهمة المعلومات في ازالة الشك حول الموضوع المرتبط بالمخاطرة.
3. المخاطرة ترتبط بعدم التأكد لأنها تتأثر بما يمكن ان يحدث لاحقاً من احداث مستقبلية غير معروفة بالرغم من امكانية التنبؤ بهذه الاحداث الا انها غير مؤكدة ولذلك يمكن ان تؤثر عليها وعلى القرارات المرتبطة بها
4. المخاطرة ترتبط بمتخذ القرار وبأحكامه الشخصية و بمقدار تحليله للموضوع وخبرته وعمليته في مجال المخاطرة
5. المخاطرة كمفهوم ترتبط بوضع تخمينات حول العائد المطلوب تحقيقه .

ب- انواع المخاطر المصرفية Types of Bank Risks

لقد حظيت المخاطر المصرفية باهتمام كبير في الادبيات المختلفة ، فاختلقت تصنيفاتها باختلاف جهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع المخاطر المصرفية ، كذلك ان انواعها تتغير تبعاً للتطورات التي يشهدها العمل المصرفي الذي يتعرض الى انواع مختلفة من المخاطر .

تصنف كثير من الدراسات والابحاث المخاطرة على المستوى الكلي الى :-

المخاطر الكلية Total Risk :-

اشارت الكثير من الدراسات والابحاث الى المخاطر الكلية في كونها حاصل جمع المخاطر سالنظامية والمخاطر اللانظامية ويمكن التعبير عنها من خلال المعادلة الآتية :-

(Fischer & Jorban , 1996 : 81-82) ; (Ross , et al, 2001 : 320)

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر اللانظامية}$$

$$\text{Total Risk} = \text{Systematic Risk} + \text{Unsystematic Risk}$$

1- المخاطر النظامية Systematic Risk :-

وتسمى بالمخاطر العامة وهي المخاطر التي تطرأ على السوق الذي تعمل فيه المصارف ، وهي تصيب جميع المصارف العاملة في هذا السوق (بابكير ، 2008 : 99) وهي ذلك الجزء الذي لايمكن التخلص منه بالتنوع في المحفظة (Undiversifiable Risk) والتي ترتبط بالتحركات العامة في اسواق الاسهم وبالتالي لايمكن تجنبها (شرويد ، 2006 : 158) ، ان هذه المخاطر لايمكن تجنبها لأنها تنجم عن التغيرات الاقتصادية العامة مثل : التغير في النشاط الاقتصادي العام (التبجلي ، 2008 : 14) .

وعلى وفق هذا التصنيف فان **المخاطر النظامية** هي المخاطر الناجمة عن تقلبات الظروف الاقتصادية العامة التي تؤثر على الصناعة المصرفية كافة .

وتمتاز المخاطر النظامية بالخصائص الآتية :- (الزبيدي ، 2004 : 536)

- أ - تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي كله .
- ب - تؤثر في جميع المصارف والشركات العاملة فهي تصيب كل الاستثمارات .
- ج - لا يمكن تجنبها بالتنوع ولكن يمكن الحد من شدتها من خلال العائد المتوقع .
- د - ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالإضرابات العامة او حالات الكساد او التضخم او ارتفاع معدلات اسعار الفائدة .

2 - المخاطر اللانظامية Unsystematic Risks :- وتسمى كذلك مخاطر المصرف لأنها ترتبط بالميزات

الخاصة بالمصرف نفسه . فالمخاطر اللانظامية هي "المخاطر التي يمكن تقاؤها بالتنوع ، وتخص مصرف أو منشأة أو منظمة دون اخرى فهي مخاطر خاصة .

وتمتاز المخاطر اللانظامية بالآتي :- (Gup , 1983 : 282)

- أ - تنشأ من عوامل خاصة بالمصرف أو الشركة ويقتصر تأثيرها على المصرف أو الشركة ذاتها .
- ب - يمكن ازالة هذا النوع من المخاطر الانتظامية من خلال التنوع .

وستناول اهم المخاطر المصرفية وحسب التسلسل التاريخي وكيفية تصنيفهم لها وبشكل مختصر ، فقد صنف

(الشماع ، 1974 : 55) المخاطر الى نوعين هما :

1. المخاطر التشغيلية أو (مخاطر الاعمال) .

2. المخاطر التمويلية أو المخاطر المالية .

وصنف (Hamper& Simonson,1999: 91) المخاطر الى :-

1. مخاطر البيئة وتضم : (المخاطر التشريعية ، والمخاطر الاقتصادية ، والمخاطر التنافسية ، ومخاطر التنظيم).
2. مخاطر ادارة الموارد البشرية وتضم : (مخاطر الاختلاس ، ومخاطر المنظمة ، ومخاطر الاهلية او القابلية ، ومخاطر التعويضات).
3. مخاطر الخدمات المالية ومخاطر التسليم وتضم : (مخاطر التشغيل ، والمخاطر التكنولوجية ، ومخاطر المنتج الجديد ، والمخاطر الاستراتيجية).
4. المخاطر المالية المتعلقة بالقوائم المالية وتضم : (المخاطر الائتمانية ، ومخاطر السيولة ، ومخاطر سعر الفائدة ، ومخاطر الرافعة ، والمخاطر الدولية).

ثالثاً: العلاقة بين معدل العائد والمخاطرة المصرفية

ان الهدف الاساسي والمهم لتوظيف الاموال في المصارف هو تحقيق العوائد ولتحقيق هذه العوائد ينبغي على المصرف اتباع مجموعة خطوات او اساليب تكون مدروسة بعناية لغرض تطبيقها لدى المصرف كما يجب معرفة العلاقة بين العائد المتحقق وانشطة المصرف التي وظفت لغرض الحصول على هذا العائد ، ويتم ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي سنتناولها في هذا المبحث .

أ- مؤشرات قياس معدل العائد المصرفي

ويعد موضوع العائد المصرفي احد اهم عناصر تقييم الوضع المالي للمصارف وما يترتب على العائد العالي الذي يمكن ان يحققه المصرف من مخاطر عالية لذا تسعى المصارف الى تحقيق الموازنة بين المخاطرة والعائد من العمليات المصرفية ، بما يؤدي الى تعظيم العائد وتذنية المخاطرة.

المؤشرات الاساسية المستخدمة لقياس العائد المصرفي : -

من المعروف ان الهدف الرئيسي للمصارف التجارية هو تعظيم ثروة الملاك ، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة ، من بينها قدرة المصرف على تحقيق الارباح ، وعادة ما تقاس قدرة المصرف هذه بمجموعة من المؤشرات التي تبين لنا مقدار العائد (الربح) المتحقق للمصرف ، والمؤشرات هذه توصف بانها مؤشرات الربحية ، وتعكس هذه المؤشرات الاداء الكلي للمصرف ومدى قدرته على توليد العوائد التي تشكل دوراً مهماً وحيوياً في ديمومة المصارف التجارية وبقائها ، لاسيما ان المصارف تعمل على تدعيم رأسمالها من خلال تخصيص جزء من عوائدها بوصفها احتياطات لرأس المال على وفق ما تحدده التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص ، وتعد الارباح من اهم عوامل جذب المتعاملين مع المصارف وزيادة ثقتهم بها . وفي ما يأتي اهم هذه المؤشرات :-

1- مؤشرات الربح المصرفي: وتضم هذه المجموعة المؤشرات الآتية :

- مؤشر العائد (صافي الدخل) الى حقوق الملكية: -

$$\text{مؤشر العائد (صافي الدخل) الى حقوق الملكية} = \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

2 - مؤشر العائد (صافي الدخل) الى الموجودات : وصيغة المؤشر هي:-

$$\text{مؤشر العائد (صافي الدخل) الى اجمالي الموجودات الكلية} = \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}} \times 100$$

Return on Deposits

3 - مؤشر العائد (صافي الدخل) على الودائع

صيغة المؤشر هي:-

$$\text{مؤشر العائد (صافي الدخل) الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

Return on Resources

4 - مؤشر العائد (صافي الدخل) على الاموال المتاحة

صيغة المؤشر هي:-

$$\text{مؤشر العائد (صافي الدخل) الى الاموال المتاحة} = \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{حقوق الملكية + الودائع}} \times 100$$

Earning Power

5 - مؤشر القابلية الايرادية للموارد المتاحة

وصيغة هذا المؤشر هي:-

$$\text{مؤشر القابلية الايرادية للموارد} = \frac{\text{صافي الدخل قبل الضرائب + الفوائد الدائنة المستحقة للمصرف}}{\text{حقوق الملكية + المطلوبات}} \times 100$$

6- مؤشر اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات:-

وصيغة هذا المؤشر هي :-

$$\text{مؤشر اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

والغرض من هذا المؤشر هو معرفة مدى قدرة المصرف من تحقيق إيرادات جيدة من خلال قيامه باستغلال موجودته الكية لتحقيق هذا الإيراد.

ب- مؤشرات قياس المخاطر المصرفية :-

ان استخدام مؤشرات التحليل المالي في تقدير المخاطر يمكننا من معرفة مقدار وحجم هذه المخاطر وبالتالي إمكانية وضع سياسات مصرفية تمكننا من السيطرة عليها ، حيث ان للتحليل المالي اثر مهم في تقويم اوضاع وسلامة اداء المصارف التجارية وبذلك يغدو التحليل المالي المرتكز بصفة رئيسية الى المؤشرات المالية اداة مهمة للحكم على تطور المصارف التجارية في السابق وافاق هذا التطور في المستقبل.(صالح ، 2000 : 28)

ونلاحظ ان التطور والاستمرار للمصرف يجعلنا نحكم على ان هذه المصارف تستمر في اداء اعمالها بنجاح مع اتساع انشطتها الذي يتبعه زيادة في احتمال تعرضها للمخاطر ، كذلك ان استخدام مؤشرات التحليل المالي لانشطة المصرف يساعد في ابداء الرأي حول الوضع القائم للمصرف والآفاق المستقبلية للعمل فيه في ضوء النتائج التي يتم التوصل اليها عن طريق نتائج هذه المؤشرات ، بمعنى تساعد للتعرف على مدى سلامة المركز المالي للمصرف .

لذا واستناداً الى الشكل (2) وعلى النحو الآتي :-

1 - سوف نركز على مؤشرات المخاطر المالية المتعلقة بالقوائم المالية على اعتبار ان الجانب التطبيقي هو تحليل القوائم المالية للفترة من 2009-2011 المالية .

2 - يتم تناول مؤشرات المخاطر المالية المتعلقة بالقوائم المالية حسب تسلسل ورودها بالشكل رقم (2) في المبحث الاول السابق وعلى النحو الآتي : -

اولاً :- مؤشرات مخاطر الرفع المالي

ان مخاطر الرفع المالي توضح لنا اجمالي المبالغ التي تشكل التزاما على المصرف واجب السداد حين الطلب او في تواريخ الاستحقاق. فمؤشرات مخاطر الرفع المالي تتمثل بالآتي: -

حقوق الملكية

$$1 - \text{مؤشر حقوق الملكية الى الموجودات العاملة} = \frac{100 \times \text{حقوق الملكية}}{\text{الموجودات العاملة}}$$

الحسابات الجارية والودائع

$$2 - \text{مؤشر الحسابات الجارية والودائع الى اجمالي الموجودات} = \frac{100 \times \text{الحسابات الجارية والودائع}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}}$$

الدائون

$$3 - \text{مؤشر الدائون الى اجمالي الموجودات الكلية} = \frac{100 \times \text{الدائون}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}}$$

اجمالي المديونية

$$4 - \text{مؤشر اجمالي المديونية الى اجمالي الموجودات الكلية} = \frac{\text{اجمالي الموجودات الكلية}}{100 \times \text{اجمالي المديونية}}$$

5- مؤشر اجمالي الموجودات الكلية الى حقوق الملكية:-
وصيغة هذا المؤشر هي :-

اجمالي الموجودات الكلية

$$\text{مؤشر اجمالي الموجودات الكلية الى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الموجودات الكلية}}{100 \times \text{حقوق الملكية (الرافعة المالية)}}$$

ثانياً :- مؤشرات مخاطر اسعار الفائدة :-

مخاطر اسعار الفائدة للمصرف تكمن في التغيرات التي تصاحب اسعار الفائدة فتؤثر على قيمة وعوائد موجودات المصرف ومطلوباته وهذه المؤشرات هي :-

الموجودات الحساسة لا اسعار الفائدة

$$1. \text{مؤشر الموجودات الحساسة لاسعار الفائدة الى} = \frac{\text{المطلوبات الحساسة لاسعار الفائدة}}{100 \times \text{المطلوبات الحساسة لا اسعار الفائدة}}$$

الحسابات الجارية الدائنة

$$2. \text{مؤشر الحسابات الجارية الدائنة الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{الحسابات الجارية الدائنة}}{100 \times \text{إجمالي الودائع}}$$

ثالثاً :- مؤشرات مخاطر السوق :-

تقسم مخاطر السوق الى ثلاث انواع من المخاطرة هي :-

Interest Rate Risk	- مخاطرة تقلبات اسعار الفائدة
Foreign Exchange Risk	-مخاطرة تقلبات اسعار الصرف الاجنبي
Securities Prices Movement Risk	- مخاطرة تقلبات اسعار الاوراق المالية

رابعاً : مؤشرات المخاطر الائتمانية :-

تشكل المخاطر الائتمانية اهم واكبر المخاطر التي تتعرض لها المصارف على الدوام وبالرغم من وجود المخاطر الاخرى الآن المخاطر الائتمانية تشكل النسبة الاكبر من اجمالي المخاطر المصرفية . ومن اهم المؤشرات المالية لتقدير مخاطر الائتمان في المصارف تتمثل بمؤشر القروض قصيرة الأجل Short - Term Loan الى اجمالي الموجودات Total Assets كما في الصيغة التالية :-

إجمالي الائتمان النقدي

$$1. \text{ مؤشر إجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الموجودات الكلية}}{100 \times}$$

القروض المتعثرة

$$2. \text{ مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي} = \frac{\text{إجمالي الائتمان النقدي}}{100 \times}$$

خامساً - مؤشرات مخاطرة السيولة : -

تتحدد مخاطرة السيولة من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات المصرف من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض ومصادر هذه النقدية والتي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل على ان كلا المتغيرين هي تقديرات تقريبية فأن اموال القروض تستلزم قدرا اكبر من النقدية وزيادة المطلوبات وهما من اهم مصادر النقدية وتعد مثل هذه العلاقة مؤشراً أولياً لقياس مخاطرة السيولة Liquidity Risk ويتضح لنا ان زيادة معدل السيولة Liquidity Ratio للمصرف هو مؤشر على قلة المخاطرة والربحية .

اما اهم المؤشرات المستخدمة لقياس وتقدير مخاطرة السيولة في المصارف التجارية فهي :-

اجمالي النقد لدى المصرف

$$1. \text{ مؤشر اجمالي النقد لدى المصرف الى اجمالي الموجودات الكلية} = \frac{\text{اجمالي الودائع الجارية}}{100 \times}$$

الاستثمارات قصيرة الأجل

$$2. \text{ مؤشر الاستثمارات قصيرة الأجل الى اجمالي الموجودات الكلية} = \frac{\text{مجموع الودائع}}{100 \times}$$

اجمالي النقدية + الاستثمارات

$$3- \text{ مؤشر اجمالي النقدية والاستثمارات الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{مجموع الودائع}}{100 \times}$$

إجمالي الائتمان النقدي

$$4- \text{ مؤشر اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات الكلية} = \frac{\text{اجمالي الموجودات الكلية}}{100 \times}$$

اجمالي الاستثمارات

$$5- \text{ مؤشر اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{اجمالي الودائع}}{100 \times}$$

اجمالي الائتمان النقدي

$$6- \text{ مؤشر اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع} = 100 \times \frac{\text{اجمالي الودائع}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

الموجودات قصيرة الأجل

$$7- \text{ مؤشر الموجودات قصيرة الاجل الى اجمالي الودائع} = 100 \times \frac{\text{اجمالي الودائع}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

اجمالي النقدية

$$8- \text{ مؤشر اجمالي النقدية الى اجمالي الودائع} = 100 \times \frac{\text{اجمالي الودائع}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

الموجودات المتداولة

$$9 . \text{ مؤشر الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة} = 100 \times \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

سادساً : - مؤشرات مخاطرة رأس المال :-

ان معدل ملاءة رأس المال يمثل اهم المحددات الرئيسية للسلامة المالية في المصارف ، وعلى اساسها يتحدد سعر السهم للمصرف في سوق الاوراق المالية ، وللتعرف على هذا النوع من المخاطر يمكن استخدام المؤشرات الرئيسية للسلامة المالية في المصرف ، وعلى اساسها يتحدد سعر السهم للمصرف في سوق الاوراق المالية . وللتعرف على هذا النوع من المخاطر يمكن استخدام المؤشرات التالية :-

حقوق الملكية

$$1. \text{ مؤشر حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات} = 100 \times \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

رأس المال

$$2. \text{ مؤشر رأس المال الى اجمالي الموجودات} = 100 \times \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

اما اهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس وتحليل كفاءة رأس المال في المصرف فهي :-
حقوق الملكية (رأس المال + احتياطات)

$$3. \text{ مؤشر حقوق الملكية الى الموجودات الخطرة} = 100 \times \frac{\text{الموجودات الخطرة}}{\text{الموجودات الخطرة}}$$

حقوق الملكية

$$4. \text{ مؤشر حقوق الملكية الى اجمالي الائتمان النقدي} = 100 \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الائتمان النقدي}}$$

حقوق الملكية

$$5. \text{ مؤشر حقوق الملكية الى اجمالي الودائع} = 100 \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

رأس المال

$$6. \text{ مؤشر رأس المال الى اجمالي الاستثمارات} = 100 \times \frac{\text{رأس المال}}{\text{اجمالي الاستثمارات}}$$

ج - العلاقة بين المخاطرة والعائد المصرفي

تسعى المصارف إلى تحقيق المبادلة (Trade-Off) بين المخاطرة والعائد من العمليات المصرفية بما يؤدي إلى تعظيم العائد وتدنيه المخاطر (المخلافي، 2004: 53).

والمصارف تسعى وفي أي وقت إلى تحقيق مستويات عالية من العائد من كل من الموجودات وحقوق الملكية، ولكن مثل هذه المستويات من العائد لا بد أن تقارن بمستويات المخاطرة التي يتحملها المصرف مقابل ذلك، فمثلاً قد يستطيع المصرف تحقيق مستويات أعلى من العائد من خلال تخفيض المصروفات العاملة بدون التأثير في نوعية الإيرادات، غير أنه قد يحقق ذلك في حالات أخرى مع تحمل المصرف لمخاطرة السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان وبشكل ملحوظ، وفي حالات كهذه ستكون الأرباح المستقبلية أكثر عرضة للتقلب، كما قد يتعرض المصرف للخسائر.

وتتظر المصارف المستثمرة إلى العائد المتوقع باعتباره مكوناً من جزأين: (طه، 2007: 422)

- الجزء الأول هو الجزء الذي يكفي لتعويض المصرف عن حرمانه من تلك الأموال التي وجهت لشراء الأوراق المالية وهو ما يطلق عليه العائد مقابل الزمن.
- أما الجزء الثاني فيتمثل في العائد الذي يكفي لتعويض المصرف عن المخاطر التي تتعرض لها أمواله المستثمرة.

ما تقدم يعني أن المصرف المستثمر عليه الموازنة بين المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة هذا الاستثمار وبين العائد الذي يرغب فيه. كما أن هناك قاعدتان تحكمان أساس المفاضلة بين الاستثمارات المتاحة من حيث المخاطرة والعائد :-

- فالقاعدة الأولى تشير إلى أنه إذا تساوت المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات عندها يتم المفاضلة بينها على أساس العائد المتوقع أي اختيار الاستثمار الذي يتولد عنه العائد الأكبر.
- أما القاعدة الثانية فتشير إلى أنه إذا تساوت العوائد المتوقعة من الاستثمارات عندها يتم المفاضلة بينها على أساس المخاطرة بمعنى اختيار الاستثمار الأقل تعرضاً للمخاطر.

ويرى الباحثون وبالأستناد الى ماتقدم ان عنصر المخاطرة والعائد يرتبطان بعلاقة طردية بمعنى انه كلما ارتفعت المخاطرة ارتفع العائد وكلما انخفضت المخاطرة انخفض العائد ، حيث يمكن زيادة العائد بزيادة المخاطرة التي يتحملها المصرف ، من هنا نلاحظ ان بعض المصارف تفضل العائد المرتفع في ظل مستوى معين من الخطر (اقل مخاطرة) لتحقيق مستوى معين من العائد.

ويمكن ان نلاحظ من خلال ما تقدم بان على المصارف العمل على تقدير المخاطر المصرفية وتأثيرها على العائد والعمل على تقليل اثرها لضمان استمرار العمل المصرفي وذلك لاسباب ثلاثة رئيسية : - (McShane&sharpe , 1985:116-117).

1 - ان تذبذب العائد على الموجودات ينعكس في تذبذب القيمة الاسمية للاسهام ، اي تذبذب في ثروة المالكين وهو أمر قد يدفعهم الى المطالبة بعائد مرتفع على راس المال يكون من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاموال بالنسبة للمصرف .

2 - ان الحكومة ممثلة بالبنك المركزي عادة ماتراقب اداء المصرف للتأكد من عدم تعرض ارباحه لتقلبات شديدة على اساس ان التقلب الشديد في العوائد من شأنه ان يزيد من المخاطر التي تتعرض لها الاطراف المعنية بالمصرف .

3 - ان رغبة المصرف في المحافظة على الثقة التي يتمتع بها ، تدفعه الى تحقيق استقرار في العائد ، وهو ما قد يعني تجنب توجيه موارده المالية الى استثمارات تنطوي على قدر كبير من المخاطر ، حتى لو كان العائد المتوقع منها كبيراً .

ويرى الباحثون ان من الامور المهمة التي تقع على عاتق المصرف هو تحمله المخاطرة كجزء من اهتمامه ورغبته في الحصول على العائد والارباح التي هي احد الاهداف الرئيسية التي يسعى المصرف لتحقيقها ، لذلك فان على المصرف القيام بمقارنة المخاطر لديه مع الضمانات الموجودة من اجل تحديد مستوى المخاطرة التي يتعرض لها

المبحث الثاني- تحليل مؤشرات العائد والمخاطرة في المصرف التجاري

أولاً: تحليل مؤشرات العائد في عينة المصرف التجاري

حاولوا الباحثون دراسة مؤشرات العائد والمخاطرة في المصرف التجاري وكما مبين في الجدول

جدول(1) تحليل لمؤشرات العائد - الربح المحاسبي ومؤشرات تطوره للسنوات من (2009-2011) المالية .

المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي

ت	انواع المؤشرات	مؤشرات المدة المالية			مؤشرات التطور المئوية %		
		2009	2010	2011	100×2:3	100×2:4	100×3:4
	1	2	3	4			
1	مؤشر العائد (صافي الدخل) الى اجمالي الودائع	0,11	0,64	0,22	%11	%64	%22,3
2	مؤشر إجمالي إيرادات التاجمالي الموجودات الكلية	0,99	0.158	0.068	%9.9	%15.8	%6.8
3	مؤشر حقوق الملكية الى اجمال الودائع	3,04	5,76	5,25	%304	%576	%525
4	العائد (الربح) الى اجمالي الموجودات الكلية	0,007	0,059	0,025	%0,7	%5,9	%2,5

المصدر :- من اعداد الباحثون استناداً الى الحسابات الختامية والكشوفات الملحقه بها للمدة من 2009 - 2011 المالية.

مناقشة نتائج تحليل النموذج الاول:

يتكون النموذج الاول : من المؤشر الرئيسي وهو العائد الى اجمالي الموجودات الكلية وهذا المؤشر يقيس كفاءة اجمالي الموجودات الكلية من حيث العائد(الربح) المحاسبي وقد تم تحليل هذا المؤشر الرئيسي الى ثلاثة مؤشرات نوعية اثنان منها يتعلقان بالمخاطر وهما :-

أ. مؤشر مخاطر الائتمان: ويتكون هذا المؤشر من اجمالي الائتمان النقدي في البسط الى اجمالي الموجودات الكلية في المقام.

ب. مؤشر مخاطر رأس المال: ويتكون هذا المؤشر من حقوق الملكية في البسط الى اجمالي الائتمان النقدي في المقام.

ج. ومؤشر واحد من مؤشرات الربحية: ويتكون هذا المؤشر من العائد المحاسبي (الربح) في البسط الى حقوق الملكية في المقام.

وسوف نقوم باجراء التحليل المالي المقارن للنموذج الاول على الاساس الثابت، وعلى الاساس المتغير(خلال فترة الدراسة) للفترة من 2005-2007 المالية أولاً ومن ثم إجراء التحليل السببي باستخدام طريقة الاستبدال المتتالي (المتسلسل) وعلى النحو الآتي:-

النموذج الاول:-

$$\frac{\text{العائد}}{\text{اجمالي الائتمان النقدي}} \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{العائد}} = \frac{\text{اجمالي الموجودات الكلية}}{\text{اجمال الموجودات الكلية}} \times \frac{\text{اجمالي الائتمان النقدي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

جدول (2) تحليل لمؤشرات العائد- الربح المحاسبي ومؤشرات تطوره في المصرف التجاري العراقي المئوية للفترة من 2009-2011 المالية المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي

ت	انواع المؤشرات	مؤشرات المدة المالية			مؤشرات التطور المئوية%		
		2011	2010	2009	100×2:3	100×2:4	100×3:4
1	مؤشرات العائد صافي الدخل الى حقوق الملكية	0,036	0,112	0,042	%311	%59	%116
2	مؤشر اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات الكلية	0.036	0.002	0.003	%5,5	%8,3	%150,0
3	مؤشر حقوق الملكية الى اجمالي الائتمان النقدي	0.460	2.950	0.163	%641	%35,4	%5.5

المصدر : من إعداد الباحثين استناداً الى الحسابات الختامية والكشوفات الملحقة بها للفترة من 2005-2007.

ثانياً: تحليل مؤشرات المخاطرة في المصرف التجاري

يتكون النموذج الثاني من المؤشر الرئيسي العائد(الربح) الى اجمالي الودائع وهذا المؤشر يقيس كفاءة اجمالي الودائع التي تم تشغيلها من قبل ادارة المصرف من حيث العائد المحاسبي(الربح) وقد تم تحليل هذا المؤشر الرئيسي الى ثلاث مؤشرات نوعية اثنان منها تتعلقان بالمخاطر المصرفية وهما:-

- مؤشر مخاطر المديونية (الرافعة) ويتكون من اجمالي الموجودات الكلية في البسط الى حقوق الملكية في المقام.
- مؤشر مخاطر رأس المال ويتكون من حقوق الملكية في البسط الى اجمالي الودائع في المقام.
- ومؤشر واحد من مؤشرات الربحية يتكون من العائد (الربح) في البسط الى اجمالي الموجودات الكلية في المقام.

وسوف نقوم بإجراء التحليل المالي المقارن للنموذج الثاني على الاساس الثابت، وعلى الاساس المتغير (خلال فترة الدراسة) للفترة من 2005-2007 المالية أولاً ومن ثم اجراء التحليل السببي باستخدام طريقة الاستبدال المتتالي (المتسلسل) وعلى النحو الآتي:-

النموذج الثاني:

$$\frac{\text{العائد}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}} \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times \frac{\text{العائد(الربح)}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{\text{اجمالي الودائع}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}}$$

المبحث الثالث

نتائج تحليل العلاقة بين المخاطر المصرفية والعائد المحاسبي

سنناقش نتائج تحليل العلاقة بين المخاطر والعائد المحاسبي وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (3) نتائج العلاقة بين العائد والمخاطرة في المصرف التجاري

ت	المتغيرات	سنة الاساس 2009	السنة الجارية 2011	الانحرافات
		س	ص	
1	أ	0.036	0,003	0,033
2	ب	0.460	0.163	0.297
3	ج	0.036	0,042	0.006
4	أ×ب×ج	0.000.59616	0.000020538	0.000058806

من الجدول (3) نلاحظ الآتي:

ان حاصل ضرب المتغيرات الثلاثة (أ) قيمة المؤشر الاول : والذي هو مؤشر اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات الكلية مضروباً في قيمة المؤشر الثاني (ب) : والذي هو مؤشر حقوق الملكية مضروباً في قيمة المؤشر الثالث (ج) : والذي هو مؤشر العائد (صافي الدخل) الى حقوق الملكية الى اجمالي الائتمان النقدي يعطينا قيمة العائد على اجمالي الموجودات الكلية الاجمالية في سنة الاساس 2009 ومقداره هو 0.00059616 ، اما حاصل ضرب نفس المتغيرات الثلاثة (أ × ب × ج) في السنة الجارية 2011 فقد كانت بمقدار 0.000020538 ، وعند مقارنة اجمالي قيمة المؤشرات الثلاثة للسنة الجارية 2007 مع اجمالي قيمة المؤشرات الثلاثة في سنة الاساس 2011 نجد ان الانحراف الاجمالي كان بالسالب وبمقدار (0.000058806).

ويعود سبب هذه النتيجة الى ضعف قيمة المؤشرين (أ) مؤشر اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات الكلية ، حيث بلغت قيمة الانخفاض بالمؤشر الاول (أ) بالسالب ، اي ان الخطر في مؤشر مخاطر الائتمان ويعود الى اسباب منها انخفاض حجم الائتمان النقدي في سنة 2011 مقارنة بسنة الاساس 2009 بسبب استمرار ظهور نسبة عالية من القروض المتعثرة ، فضلاً عن ارتفاع الموجودات الكلية في السنة الجارية مقارنة بسنة الاساس ، والسبب الثاني هو قيمة المؤشر (ج) مؤشر العائد (صافي الدخل) الى حقوق الملكية فقد كان ضعيفاً حيث انخفضت الارباح السنوية في العام 2011 بصورة واضحة مقارنة بسنة الاساس 2009 ، بسبب زيادة حجم النفقات التشغيلية لارتفاع وزيادة حجم المخصصات التي اتخذها المصرف لاغراض التحوط ومواجهة المخاطر الائتمانية نتيجة لارتفاع حجم القروض المتعثرة ، وبلغت قيمة الانخفاض في المؤشر الثاني (ج) بالسالب ايضاً .

لهذا يتوجب على المصرف التجاري العراقي ملاحظة ومعالجة هذين المؤشرين (أ) و(ج) لتلافي الانخفاض الشديد في المؤشر (أ) مؤشر اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات الكلية ، والمؤشر (ج) مؤشر العائد (صافي الدخل) الى حقوق الملكية في العامين 2010 و 2011 بالمقارنة بسنة الاساس 2009.

سنناقش نتائج تحليل العلاقة بين المخاطر والعائد للسنوات (2010,2011)

جدول (4) نتائج تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي

ت	المتغيرات	سنة الاساس 2010	السنة الجارية 2011	الانحرافات
		س	ص	
1	أ	0.002	0.003	0.001
2	ب	2,950	0.163	2.787
3	ج	0.112	0.042	0,070
4	أ×ب×ج	0.0006608	0.000020538	0.00019509

من الجدول (4) نلاحظ الآتي :-

ان حاصل ضرب المتغيرات الثلاثة (أ) قيمة المؤشر الاول : والذي هو مؤشر اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات الكلية مضروباً في قيمة المؤشر الثاني (ب) : والذي هو مؤشر حقوق الملكية الى اجمالي الائتمان النقدي مضروباً في قيمة المؤشر الثالث (ج) : والذي هو مؤشر العائد (صافي الدخل) الى حقوق الملكية يعطينا قيمة العائد على اجمالي الموجودات الكلية الاجمالية في سنة الاساس 2010 ومقداره هو 0,0006608 ، اما حاصل ضرب نفس المتغيرات الثلاثة (أ × ب × ج) في السنة الجارية 2011 فقد كانت بمقدار 0.000020538 ، وعند مقارنة اجمالي قيمة المؤشرات الثلاثة للسنة الجارية 2011 مع اجمالي قيمة المؤشرات الثلاثة في سنة الاساس 2010 نجد ان الانحراف الاجمالي كان موجباً وبمقدار 0,00019509

ويعود سبب هذه النتيجة هو ضعف قيمة المؤشر (أ) مؤشر اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات الكلية ، حيث بلغت قيمة الانخفاض بالمؤشر (أ) بالسالب اي ان الخطر في مؤشر مخاطر الائتمان يعود الى اسباب منها انخفاض حجم الائتمان النقدي في سنة 2011 مقارنة بسنة الاساس 2010 بسبب استمرار ظهور نسبة عالية من القروض المتعثرة ، فضلاً عن ارتفاع الموجودات الكلية في السنة الجارية مقارنة بسنة الاساس . ونلاحظ هنا ان الانحراف الاجمالي كان موجباً بسبب ارتفاع قيمة المؤشر (ج) مؤشر العائد (صافي الدخل) الى حقوق الملكية فقد ارتفع قليلاً في العام 2011 بصورة واضحة مقارنة بسنة الاساس 2010 ، والسبب في ارتفاع العائد في العام 2011 يعود الى ان المصرف قد قام بتحديد النشاط الائتماني وتوجيه اموال المصرف بصورة اكبر نحو الاستثمارات كونها اصبحت مصدراً جيداً للربح افضل من غيرها .

لهذا يتوجب على المصرف التجاري العراقي ملاحظة ومعالجة مؤشر الائتمان لملافاة الانخفاض في المؤشر (ج) مؤشر العائد الى حقوق الملكية والتوجه نحو أنشطة استثمارية اخرى تساعد في ارتفاع هذا . ومما تقدم نلاحظ ان هناك علاقة قوية بين المخاطر (المخاطر الائتمانية ، ومخاطر رأس المال) على العائد المحاسبي للموجودات الكلية .

اولاً : الاستنتاجات

من خلال هذا المبحث حاول الباحثون تسلط الضوء على أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها عن طريق دراستها هذه وبجانبها النظري والعملي ، وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة هي كالآتي :

1. ان القطاع المصرفي وبخاصة المصارف التجارية تعد من المؤسسات المالية المهمة ، كونها احد الركائز الاساسية التي تدعم الاقتصاد الوطني من خلال ما تقدمه من خدمات مالية للأفراد ، والشركات ، والقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وان هذه الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف التجارية تقوم على اساس الانشطة المتنوعة التي تقوم بها ، وان هذه الانشطة يمكن ان تعرض المصارف الى المخاطرة التي قد تعرضها الى الخسائر المحتملة .
2. ان المصرف التجاري العراقي (ش.م.ل) يسعى دائماً الى توظيف الاموال التي يحصل عليها والتي يقوم احياناً بدفع الفوائد مقابل الحصول عليها لغرض استرداد اصل المبلغ مع العوائد (الفوائد) ، الا ان هذا التوجه لم يكن كافياً لتغطية نفقات العمليات المصرفية حيث كان هامش الربح ضئيلاً جداً نتيجة موازنة هذه العوائد (الارباح) مع النفقات المتحققة في سبيل الحصول على هذه العوائد لم يكن مناسباً وهذا ما وضحته مؤشرات مخاطر الرفع المالي .
3. ان المصرف التجاري العراقي (ش.م.ل) سعى بصورة جيدة للحصول على الفوائد العالية (الفوائد الدائنة) من جراء توظيف موجوداته في استثمارات مختلفة ، بالمقارنة مع الفوائد التي يمنحها (الفوائد المدينة) الى جمهوره او لقاء حصوله على بعض مصادر التمويل وهذا ما بينته مؤشرات مخاطر اسعار الفائدة .
4. يسعى المصرف التجاري العراقي (ش.م.خ) الى تنويع موجودات محفظته الاستثمارية بالرغم من تعرضه الى الخسارة نتيجة هذا الاحتفاظ جراء انخفاض اقيام الاوراق المالية المتمثلة في اسهم شركات ساهم المصرف في تمويلها حيث اوضحت مؤشرات المخاطر السوقية ذلك من خلال ارتفاع قيمة المخصصات لهذه الخسائر .
5. عمل المصرف التجاري العراقي خلال مدة البحث على تحويل وتوجيه قسم كبير من الاموال العاطلة لديه في العام 2009 الى الاستثمارات المختلفة سعياً منه الى الربح بوصفها من اكثر موجودات المصرف العاملة والمولدة للدخل ، وبالأخص الاستثمارات قصيرة الأجل كونها استثمارات سريعة التحول الى سيولة وباقل خسارة ممكنة ، في حالة مواجهة المصرف الحالات الطارئة والفورية ، وذلك لكونها استثمارات في القطاع الحكومي وهي مضمونة 100% وذات اوزان مخاطر متدنية جداً او معدومة (صفر) حسب تصنيف الموجودات (الاستثمارات) من قبل البنك المركزي العراقي .
6. عمل المصرف التجاري العراقي على تخفيض حجم موجوداته الخطرة، من خلال توجيه جزء كبير منها نحو الاستثمارات وخاصة في القطاع الحكومي كونه مضموناً وذا عوائد (فوائد عالية ومضمونة) ، وذلك كان حريصاً على تخفيض مخاطر رأس المال التي يمكن ان تواجه المصرف .
7. اظهرت مؤشرات الربح المحاسبي انخفاضاً واضحاً في قيمة العائد المتحقق خلال السنوات الثلاث للمدة 2009 - 2011 المالية ، بالمقارنة مع حجم الارباح الكلية المتحققة للمصرف التجاري العراقي (ش.م.خ) التي كانت جيدة ، لكن بالمقابل كانت هناك زيادة في حجم مصاريف العمليات المصرفية مما ادى الى الانخفاض في حجم النشاط والذي ادى الى انخفاض حجم صافي الربح (صافي الدخل المتحقق) .
8. اوضحت لنا معادلة النموذج الاول ان العائد على الموجودات قد تأثر بهذا الانحراف السالب لقيمة مؤشر مخاطر الائتمان مما يدل على وجود خطر على المصرف التجاري العراقي ، وان هذا الخطر كان نتيجة وجود

قصور في مجال النشاط المصرفي المتمثل بالائتمان ، الذي ادى الى ظهور زيادة وارتفاع في مقدار المخصص الذي خصص لمواجهة هذا الخطر ، حيث ان هذا المخصص قد تمت اضافته الى مصاريف العمليات المصرفية فتضخمت وبعد ان تم طرحها من الايرادات العالية المتحققة ادت الى انخفاض حجم العائد المتحقق (الربح) ، اي انخفاض العائد المتحقق على اجمالي الموجودات الكلية .

9. ان معادلة النموذج الثاني العائد على الودائع اوضحت ان الانخفاض في قيمة العائد على الودائع كان نتيجة كون المصرف التجاري العراقي (ش.م.خ) لم يقم باستغلال ودائعه الاستغلال الافضل لتحقيق نتائج افضل ، كما ان حرص المصرف التجاري العراقي على تخفيض مخاطر رأس المال ادى الى انخفاض العائد على الودائع المتحققة للمصرف .

ثانياً : التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم عرضها فيما يتعلق بالجانب النظري والجانب العملي فإن الباحث يوصي بالاتي:

1. على ادارات المصارف التجارية وبخاصة المصرف التجاري العراقي (ش.م.خ) موضوع البحث ، بأخذ الحيطة والحذر من المخاطر المصرفية والتحوط لها تماشياً مع الالتزام بالتشريعات القانونية واللوائح الإرشادية وتوجيهات البنك المركزي العراقي أثناء ممارستها الأنشطة المختلفة.
2. الانتباه الى المخصصات وتراكمها (تضخمها) والتي كانت بسبب التزام ادارة المصرف بوضع مخصصات لمواجهة المخاطر الائتمانية المتمثلة بالقروض المتعثرة والتي لم تؤخذ بالحسبان في السنوات السابقة ، مما ادى الى انخفاض العوائد نتيجة مقابلاتها بالمخصصات لهذا يوصي الباحثون بالانتباه لمثل هذه الحالات مستقبلاً .
3. استمرار المصرف بالعمل وبأسلوب نفسه المتبع في تشغيل الموجودات مقابل اسعار الفائدة بحيث تمكنه من الحصول على الفوائد الدائنة العالية والعمل على تطويرها لضمان زيادة واستمرارية حصولها على الفوائد العالية الدائنة .
4. السعي من قبل ادارة المصرف لمعالجة سياسته الائتمانية في منح القروض ، والتسهيلات المصرفية والعمل على تطويرها وذلك لتفادي الخطر الذي يحيط به من جراء ظهور نسبة عالية من القروض المتعثرة والتي تزداد سنوياً خلال مدة الدراسة ، حيث تعد عبئاً على المصرف اكثر من كونها مكسباً له .
5. المتابعة المستمرة من قبل ادارة المصرف للقروض المتعثرة واتخاذ اجراءات اكثر ردة لها بحيث تمكنه من تخفيض الارتفاع الكبير الذي حصل في حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وبذلك يكون المصرف قد ساهم في تقليل الاعباء المضافة على نفقات العمليات المصرفية وبالتالي رفع قيمة العائد (الربح) المتحقق للمصرف .
6. استمرار المصرف باتباع اسلوب سياسته نفسها في معالجة مخاطر السيولة ، حيث اثبت المصرف انه قد قام بتوجيه امواله العاطلة التوجيه الصحيح نحو الاستثمارات التي تؤدي الى توليد العوائد المجزية وبذلك قد حقق هدفه .
7. على ادارة المصرف بالالتزام بالتعليمات واللوائح الارشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي ، كونها وضعت لغرض تسهيل مهمة القيام بالأعمال المصرفية ، بوصفها احدى الطرق التي تخدم طرفي العملية الخدمية (المصرف والزبون).

المصادر :

1. ابو غزالة، طلال . معجم ابو غزالة للمحاسبة والاعمال . المكتبة الوطنية - الاردن ، 2001.
2. باكير، محمد مجد الدين . محافظ الاستثمار (ادارتها واستراتيجياتها) . شعاع للنشر والتوزيع ، حلب ، سورية ، 2008.
3. البعلبكي ، منير . قاموس المورد . دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، 2006.
4. الجز راوي ، د. ابراهيم محمد علي . محاضرات في النظرية المحاسبية ، 2007.
5. الحاج ، د. طارق و حسن ، د. فليح . الاقتصاد الاداري . ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000 .
6. الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، عمان، دار الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2004 .
7. سلطان ، د. محمد سعيد انور. ادارة البنوك . دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2005 .
8. شروود ، ريتشارد ، وآخرون ، مترجم ، نظرية المحاسبة . دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، 2006 .
9. الشماع ، د. خليل محمد حسن . " تحليل الرافعة ومثانة رأس المال (الملائمة المصرفية) والمخاطر المصرفية " حلقة نقاشية في الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، للعام الدراسي (1996-1997).
10. شهيمون ، لمياء . معايير تقييم الاداء المصرفي في الجزائر . ماجستير اقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2008.
11. الشيرازي ، عباس مهدي . النظرية المحاسبية . منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1990.
12. صالح ، نضال جاسم محمد علي ، تقويم كفاءة اداء المصارف التجارية ، ماجستير محاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2000 .
13. الصباح ، عاقل سالم عبد ، تقييم ربحية الاستثمارات ، ماجستير محاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1989 .
14. الطبقجلي ، محمد ولد عبدالعزيز . الرقابة الداخلية والخارجية على ادارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل 2 . دبلوم عالي ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2008.
15. طه ، د. طارق . ادارة البنوك . دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2007 .
16. سغطاس ، نبيه . معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وادارة الاعمال . مكتبة لبنان ، 1985.
17. فتاح ، ابتسام احمد . هيكل راس المال وعلاقته بالمخاطر الائتمانية . دبلوم عالي ، الكلية التقنية الادارية ، 2007..
18. كيسو ، دونالد ، ويجانت ، جيري. " المحاسبة المتوسطة " . دار الريخ ، الرياض ، السعودية ، 1982 .
19. المخلافي ، عبدالعزيز محمد احمد . تحليل كفاية راس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية ، دكتوراه في العلوم الادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2004 .
20. مطر ، د. محمد . ادارة الاستثمارات " الاطار النظري والتطبيقات العلمية " . عمان ، دار خليل للنشر والتوزيع ، 1993.
21. النجار ، د. فايق جبر . ادارة المخاطر المصرفية واجرتءات الرقابة فيها . صحيفة المدى ، العدد 2101، اذار 2006.

المصادر الاجنبية

1. Amling, Fredrick, "Investments an introduction to analysis and management", prentice- hall Inc, Engle Woodcliff's, New Jersey, 1970.
2. Brigham, Eugene F. &Gapeniski, Louis G. Financial Management Theory and

-
- Practice. 5th Ed, Chicago, the Dryden press, 1988.
3. Elliott, B. & Elliott, J. " Financial Accounting and Reporting ". 8th , Edition ,prentice , hall International , U.K. ,2004.
 4. Elliot, J.A. and Shaw, W.H. "Write - off as Accounting Procedure to Manager Perceptions " Supplement to Journal of Accounting Research. 1988.
 5. Gitman, Lawrence J. "Principles of Managerial Finance". 9 th edition, copyright by Lawrence J Gitman, USA, 2000.
 6. Gup, Benton E., "principles of financial management", N.Y: John wiley and sons, Inc., 1983.
 7. Hempel, George H. & Simonson, Donald G. Bank Management " text & cases". 5 th edition, copyright by John Wiley & sons ltd, USA, 1999.
 8. Horngren, Charles T. Accounting for Management Control, An Introduction. Prentice - Hall, Inc, Cliff, N.J. 1974.
 9. Karmon, D.J.&Lubwama,K.W.K. "The Event - Study Approach to Detecting Income Smoothing "Journal of international Accounting Auditing and Taxation , 1997 .
 10. Kiiso, D.E. & Whitehead, J.J. "Intermediate Accounting " John Wiley,1995.
 11. McShane, R. & Sharpe, I ." A Time Series / Cross Section Analysis
 12. of the Determinants of Australian Trading Bank Loan / Deposit Interest Margin : 1962 - 1981 " Journal of Banking & Finance , 9 Mar 1985.
 13. Naylor, Thomas &Vernon John, "Managerial Economics", Mcgraw - Hill int, Book co, Tokyo, 1983.
 14. Northrup, Lynn C." Dynamics of Profit-Focused Accounting". J. Ross Publishing, Inc, U.S.A. 2004.
 15. Samuels, J. M., Wilkes, F.M. &Brayshaw, R. Management of Company Finance. 6th. ed., London, An International Thomson publishing Co,1995.

الملحق (1)

البيانات الأساسية المستخدمة في تحليل مؤشرات العائد المحاسبي
لـ (المصرف التجاري العراقي ش.م. خ.) للسنوات (2009 - 2011) المبالغ بالدينار العراقي

ت	اسم الحساب	2005	2006	2007
1	العائد(صافي الدخل)	3,065,261,762	10,612,607,296	5,744,687,963
2	حقوق الملكية	84,150,645,064	94,538,893,067	135,184,629,395
3	اجمالي الائتمان النقدي	666,080,271.3	359,656,116	829,146,550
4	اجمالي الموجودات الكلية	182,978,947,140	177,908,123,889	225,884,313,770

وزارة المالية, الحسابات الختامية للمصرف التجاري العراقي للسنوات (2009-2011)

البيانات الأساسية المستخدمة في تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية
لـ (المصرف التجاري العراقي ش.م. خ.) للسنوات (2009-2011) المبالغ بالدينار العراقي

ت	اسم الحساب	2009	2010	2011
1	العائد(صافي الدخل)	3,065,261,762	10,612,607,296	5,744,687,963
2	اجمالي الموجودات الكلية	182,978,947,140	177,908,123,889	225,884,313,770
3	حقوق الملكية	84,150,645,064	94,538,893,067	74,468,796.3
4	اجمالي الودائع	275,992,730,327	163,87,735,278	3,528,206
5	العائد(صافي الدخل)	1474	1073	1521